جرائم السكر والمخدرات أكثر الجرائم في 2001

6149 نزيلا يشكون الأمراض والتفتيش المبالغ فيه

■ جو - نبيلة سليمان

□ استمعت الصحافة المحلية إلى شكوى بعض نزلاء سجن جو المركزي الخاصة بإجراءات التفتيش المبالغ فيها، وبعدم فصل النزلاء المصابين بأمراض معدية عن النزلاء الأصحاء، وبالتمييز في المعاملة بين النزلاء، وبعدم السماح للنزلاء بجلب ما يحتاجون إليه من صحون بلاستيكية أو أغطية الفراش من الخارج، وعدم توفير بعض الكتب الدينية في مكتبة السجن، وذلك خلال الزيارة التي نظمتها إدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية بالتعاون مع إدارة المؤسسات العقابية لسجن جو المركزي صباح امس.

وأعطى المسئولون بإدارة المؤسسات العقابية لنزلاء حرية الحديث إلى الصحافة في شتى القضايا، ونفى مدير إدارة المؤسسات العقابية بوزارة الداخلية العقيد عبدالرحمن المريخي وجود إجراءات تفتيشية مبالغ فيها، واشار إلى ان إجراءات التفتيش متبعة في كل سجون العالم، وان هذا التفتيش يتم من منطلق الحرص على سلامة النزلاء، والحفاظ على الأمن داخل السجن، وخصوصا بعد اكتشاف حبوب مخدرة مع بعض النزلاء.

وأكد حرص الإدارة على الحالة الصحية للنزلاء، وذلك بعزل المرضى الذين يشكلون خطرا على غيرهم، وقال: «نحن نطبق تعليمات الأطباء، وليس من المنطق ان نعزل مريضا لمجرد اعتقاد بعض النزلاء ان مرضه معد، من دون الوضع في الاعتبار ان عزله يشكل ضررا نفسيا عليه».

ونفى قيام الإدارة بأي تمييز في المعاملة بين سجين وآخر، وقال: «هذه شكاوى ليس لها أساس من الصحة»، كما نفى عدم السماح للنزلاء بالاطلاع على بعض الكتب الدينية، واشار إلى أن مكتبة السجن تحتوي على 6442 كتابا في مختلف الموضوعات، وأضاف: «نحن نوفر للنزلاء كل احتياجاتهم من أدوات للطعام، وأغطية، فإذا كان النزلاء بحاجة إلى صحون بلاستيكية فلماذا لا يشترون من (السوبر ماركت) الموجود داخل السجن؟».

وأكد ضرورة إعادة تجربة زيارة بعض السجناء المتزوجين لأسرهم زيارة قصيرة (48 ساعة) في شهر رمضان المقبل، على ان تنطبق عليهم الشروط، وهي ان تكون عقوبة السجين خمس سنوات فأكثر، ان يكون قد امضى ثلث المدة، ويتمتع بحسن السيرة والسلوك. وأشار إلى نجاح التجربة التي بدأت من أربع سنوات وطبقت العام الماضي على 18 سجينا، ومن المنتظر ان تطبق على العدد نفسه هذا العام.

ونفى تعرض سجين بريطاني (38 عاما) للضرب من قبل العاملين في السجن، وفقا للشكوى المقدمة من والده، وأكد أن هذا السجين المتهم بضرب مواطن أميركي ضربا أفضى إلى الموت – والذي تم تخفيف عقوبته من السجن 15 عاما إلى خمسة اعوام – ارتكب الكثير من المخالفات في السجن، وان الإدارة ستقوم بإطلاع السفارة البريطانية على كل المخالفات التي ارتكبها. ومن جهة أخرى اشار مسئول سجن جو المركزي بالوكالة النقيب رياض الفزاع إلى ان عدد النزلاء الموجودين حاليا في سجن جو المركزي بلغ 267 نزيلا، وقال: «بناء على إحصائية العام 2001 فإن جرائم السكر ودخول المساكن كان لها نصيب الأسد حيث بلغت 282 جريمة، تلتها جرائم المخدرات التي بلغت 100 جريمة، ثم جرائم السرقات التي بلغت 99 جريمة، تلتها القضايا المرورية التي بلغت 62 قضية، وكانت أقل الجرائم نصيبا هي جرائم القتل المتعمد حيث حين بلغت قضيتين، وبلغ عدد النزلاء والنزيلات الإجمالي في سجون مملكة البحرين 6149».

وأوضح أن سجن جو يتكون من اربعة مبان، المبنى رقم واحد ويضم عنبرين، وسعته الاجمالية 100 نزيل، والمبنى رقم 2 وسعته الاجمالية 306 نزلاء، والمبنى رقم ثلاثة وهو العزل الصحي وسعته 70 نزيلا، والمبنى رقم 4 وسعته 306 نزلاء، بالإضافة إلى مبنى الإدارة ومبنى المركز الصحي (تحت الإنشاء)، ومبنى الزيارات، ومباني ثكنات افراد الشرطة ونادي الشرطة.

وأكد ان جميع المباني تحتوي على صالات لتناول الطعام وتلفزيونات وقاعات داخلية ومكتبة وإذاعة، وصالون للحلاقة، وغرف تحتوي كل منها على أربعة أسرة، وخزانة للملابس، ويحتوي المبنى على حمامات داخلية وخارجية، وهناك ايضا الملاعب الرياضية المختلفة، ومسجدان وورش للنجارة والحدادة، والخياطة يتم فيها تأهيل النزلاء من خلال تعليمهم مهناً مفيدة، بالإضافة إلى الخباز والمسرح وقاعة الاجتماعات و«السوبر ماركت»، والمتحف واجاب المسئولون في إدارة المؤسسات العقابية على جميع الاسئلة التي طرحها الصحافيون، موضحين كل التطويرات والمستجدات التي شهدها سجن جو المركزي في السنوات الاخيرة، والتي انعكست على وضع النزلاء، ومن اهمها ادخال التكييف المركزي، وإلحاق حمامات ببعض غرف النزلاء، واقامة ملاعب للترفيه عنهم.

أحد السجناء يتحدث إلى الصحافة المحلية

77 ألف دينار في جمعية وزارتي الكهرباء والأشغال

■ الوسط - عباس بوصفوان

□ قال رئيس جمعية الادخار والتسليف التعاونية لموظفي وزارتي الكهرباء والماء والأشغال عبدالله مطر إن عدد أعضاء الجمعية وصل الآن إلى 962 عضواً، أما رأس مالها فيزيد عن 77 ألف دينار، بعد أن بدأت في تأسيسها برأس مال يناهز ستة آلاف دينار، وبـ 46 عضواً مؤسساً.

وقال مطر – الذي كان يتحدث بمناسبة مرور 12 عاماً على تأسيس الجمعية بين موظفي الوزارتين اللتين كانتا وزارة واحدة آنذاك – إن الجمعية وضعت – منذ السنوات الأولى – نظاماً يوفر قروضاً حسنة، وأخرى بالمرابحة، بلغت موازنتها 65 ألف دينار، استفاد منها 465 عضواً، بمبلغ إجمالي قدره 396 ألف دينار.

وأشار إلى أن الجمعية تشرف أيضاً على مقاصف وزارتي الكهرباء والماء والأشغال، وأولت مشروع بركة السباحة اهتماماً كبيراً، واعتادت على تنظيم مهرجان ترفيهي للأعضاء وأسرهم، فضلاً عن إقامة الفعاليات الثقافية، والمساهمة في إرساء المبادئ التعاونية.

وأوضح رئيس الجمعية أن مجلس الإدارة بصدد «دراسة إمكانية تنفيذ مشروعات متنوعة منها إنشاء روضة للأطفال، ومواقف سيارات مظللة للموظفين، ومشروع غسيل السيارات، واستثمار الأرض المحيطة بالبركة».

البحرين النسائية تدشن مشروع «اليد البيضاء» قريباً

■ المنامة - الوسط

□ تدشن لجنة الطفولة والشباب بجمعية البحرين النسائية مشروع «اليد البيضاء» في سبتمبر المقبل برعاية وزير الصحة. ويقدم المشروع الدعم المعنوي والنفسي والأكاديمي إلى الأطفال الذين يعانون من أمراض مزمنة وسرطانية، في مستشفى السلمانية الطبي، وعددهم 150 طفلا.

وفي حديث إلى «الوسط» قالت نائب رئيس الجمعية، الناشطة في مجال حقوق الأطفال، سرور قاروني، أن المشروع يخدم الأطفال الذين يتغيبون عن المدرسة باستمرار بسبب مرضهم، لأن الكثير من هؤلاء يعانون من إحباط شديد بسبب نظرة الشفقة التي تحاصرهم، ويستهدف البرنامج تنمية التفكير الإيجابي لدى الأطفال ليستطيعوا التركيز على الإيجابيات في حياتهم من خلال مساعدتهم على التكيف مع أمراضهم، وتقبل وفهم واقعهم المرضي، لكن مع استبدال اليأس بالأمل، والإحباط بالحيوية، والثقة بالنفس. كما يشمل البرنامج تثقيف أولياء الأمور لمساعدتهم على التعامل مع الطفل المريض على نحو إيجابي. وتضيف قاروني: «بالإضافة إلى الدعمين النفسي والمعنوي لهؤلاء الأطفال، يسعى المشروع إلى إنشاء برنامج التعليم الأكاديمي لكل طفل مقيم في المستشفى للاستفادة من حقه في الحصول على التعليم الأساسي، كما سيتم التواصل والتنسيق مع المدرسة التي يتعلم فيها الطفل».

قاروني تعتقد أن الدعم الأكاديمي من واجب الدولة، إذ عليها «أن تعلم مواطنيها سواء كانوا مرضى أو أصحاء»، وتضيف «لكننا من منطلق الحرص على إعادة الثقة للأطفال المرضى، سنقدم الدعم الأكاديمي لثلاثة طلاب على سبيل التجربة في الفصل الدراسي المقبل 2002/2003.

البعد السياسي ليس معياراً... إلى الآن

خالد علوش: ثلاثة محاور أهلت البحرين لتكون الأولى عربياً في التنمية البشرية

■ المنامة - بتول السيد

□ أكد الممثل الإقليمي للأمم المتحدة في المملكة خالد علوش أن احتلال مملكة البحرين للمرتبة الأولى عربياً والتاسعة والثلاثين عالمياً جاء نتاجاً للجهود الضخمة للمملكة والعطاء المتواصل الذي تبذله بالتعاون مع أفراد المجتمع، وأشار إلى أن الحرية السياسية لم تدخل معياراً – إلى الآن – في التنمية البشرية، مشيراً إلى أنه من المهم أن تشهد التجربة الديمقراطية في البحرين تطورا يدفعها إلى الأمام.

وأضاف بأن هناك الكثير من المزايا التي يتمتع بها الشعب البحريني و يفتقدها آخرون سواء من دول العالم الثالث أو حتى أوروبا. مشيراً إلى أن دليل التنمية البشرية الذي وضع البحرين في هذه المرتبة قد استند على محاور ثلاثة.

وأوضح أن المحاور تتمثل في انتشار التعليم بين أفراد المجتمع، إذ كلما توسع التعليم وتقدم من حيث المستوى انعكس ذلك إيجابيا على مرتبة الدولة. كما انه من الملاحظ بأن معدلات الأمية في البحرين تشهد تراجعا مستمرا حتى أنها تكاد تقارب على الانتهاء لتصل إلى مستوى الصفر بين الأفراد دون سن الخمسين. ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى توافر فرص التعليم المجاني أو شبه المجاني لكل أفراد البحرين «وهذه الميزة لا تتوافر للسكان في الكثير من الدول العربية «بحسب علوش».

وأضاف قائلا: «على رغم تميز المملكة بإتاحة فرص تعليم تكاد تكون متساوية لكلا الجنسين، فإن بعض المراحل يتفوق فيها عدد الإناث على الذكور. أما عن نسبة المتعلمين فقد بلغت 90 في المئة بينما تصل نسبة الأميين إلى 10 في المئة فقط، ومن المتوقع أيضا أن تنخفض خلال السنوات العشر المقبلة إلى الصفر».

أما المحور الثاني الذي طرحه فهو الصحة العامة ومدى تمتع السكان بالحياة من الناحية الفسيولوجية.

وقال: «كلما قلت الأمراض وخصوصاً بين الأطفال صغار السن تنخفض نسبة الوفيات، و هنا يتم التركيز على فئة السكان صغار السن الذين لا تتجاوز أعمارهم الخامسة. والسبب في ذلك يعود إلى حساسية صحة هذه الفئة من حيث مستوى التغذية في البلد والبيئة العامة المحيطة ودرجة توافر الخدمات الطبية والعلاجية وكذلك أسلوب التربية وخدمات الرعاية المتوافرة. إضافة إلى ذلك فإن مستوى الرعاية الصحية المقدمة إلى هذه الفئة يعد مؤشرا على درجة الوضع الصحي في المجتمع».

وأكد أن نسبة وفيات الأطفال في هذه الفئة السنية وصلت إلى أقل من عشرين بين كل ألف ولادة، «وهو معدل لا يتوافر إلا في الدول المتقدمة».

وأرجع علوش السبب في ذلك إلى أن فئة الأطفال في المملكة «تتمتع بمستوى غذائي يؤمن لها احتياجاتها كافة. كما أنها تحصل على مستوى عال من الرعاية الصحية منذ الولادة. وبالتالي فان هذه العوامل كلها تسهم في انخفاض معدل وفيات الأطفال في البحرين باستمرار».

خالد علوش

وبالنسبة إلى المحور الثالث أشار إلى أنه يتمثل في قدرة الأفراد على شراء احتياجاتهم أو ما يطلق عليه «القدرة الشرائية لدخل الأفراد» والتي تعبر عن مقدرة الفرد في الحصول على السلع بمختلف أشكالها غذائية كانت أو سكنية أو كسائية أو خدمية وترفيهية.

«كلما زادت القدرة الشرائية للفرد تمكن من العيش بمستوى معيشي أفضل وهذا يعني ان الفرد سيكون قادرا على أن يكون عنصرا فعالا ومنتجا في مجتمعه» كما قال.

وأوضح أن متوسط القدرة الشرائية للفرد في البحرين يقدر بـ 10 آلاف دولار في السنة (3775 دينارا)، وقال: «ولكن مع ذلك فان المتوسط هذا يخفي في ثناياه تبايناً في توزيع الدخل. وعلى رغم ذلك لابد من استخدامه وسيلة للمقارنة بين الدول».

و أضاف علوش: «إن هذه المحاور الثلاثة تؤخذ مع بعضها بعضاً مجتمعة ويتم على أساسها قياس ما يسمى بدليل التنمية البشرية. فهي تركز على قضية الإنسان الفرد الذي يجب أن تكون أمامه خيارات ويستطيع أن يستفيد من هذه الخيارات في المجتمع. فإذا كان هذا الفرد لا يملك أي قسط من التعليم أو وضعه الصحي غير مناسب أو ليس لديه دخل، فهي حالات تشير إلى عدم قدرة الفرد على اتخاذ القرارات التي تمكنه من الحياة بالشكل المرغوب فيه».

وفي سؤال آخر عن اعتبار درجة الحرية السياسية المتاحة في البلد مقياسا آخر للتنمية قال علوش: «إن الأمم المتحدة ترى أن عطاء الفرد يعتمد على مدى الحرية التي يتمتع بها فكلما زاد هامش الحرية زاد العطاء وتوسعت المشاركة في المجتمع من قبل جميع أفراده وفئاته، كما أن هذا التوسع يقلل من احتمالات اتخاذ قرارات خاطئة اقتصادية أو غير اقتصادية».

ويضيف: تنظر الأمم المتحدة إلى مشاركة المجتمع في صنع القرار على أنه ضمان للقرار السليم الذي يصب في صالح المجتمع.

ويواصل: «أما بالنسبة إلى البحرين فهي لا تزال تشهد تطورات حديثة إيجابية جدا حتى أن منظمات الأمم المتحدة المعنية بالحريات السياسية وحقوق الإنسان أشادت بالتطورات الحاصلة حاليا فيها. كما أنني أعتقد شخصيا أنه من واجب جميع أفراد البحرين أن يحافظوا عليها ويتعاونوا سويا حكومة وشعبا على تفعيل هذه التطورات ووضعها موضع التنفيذ».

وأضاف أن على الفرد ألا يصاب بخيبة أمل عند شعوره بأن العملية الديمقراطية منقوصة طالما انها تتطور، فالتطور كفيل باستكمالها.

فعن التجربة الانتخابية للبلديات قال: «في رأيي إنها كانت خطوة صحيحة وجريئة تعمق التجربة الديمقراطية في البلد. أما عن الانتخابات البرلمانية في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل فإنني أعتقد أنها تصب في الاتجاه الإيجابي ذاته. فالتجربة عموما تُكتسَب والتطوير والتحسين يجب أن يكونا مستمرين».

أما عن دليل التنمية البشرية العالمي فهو إلى الآن لم يدخل الحرية السياسية ضمن معاييره وذلك لأن الغاية منه – كما ذكر علوش – مقارنة واقع الوطن العربي بمجموعات الدول الأخرى. وأضاف: «ولكن عندما ندخل متغير الحريات في الحسبان فلا شك من أن الوطن العربي سيعتبر متخلفا عن عدد كبير من الدول (...) وبشكل عام فإن دول الوطن العربي تعد متقدمة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أكثر من جانب الحريات».

وعن السبب الأساسي في عدم إدخاله كمعيار أشار إلى كون الديمقراطية والحرية «مفاهيم معقدة متفاوتة من فرد إلى آخر، فهناك من يأخذها وفقا للمفهوم الغربي وآخر إسلامي وغيره شمولي وهكذا... ولذلك هناك تردد في إدخالها في الحساب خشية أن تخلق بلبلة في عملية القياس والمقارنة، ولكن مع ذلك هناك اتجاهات متزايدة قد تدخله كمعيار مهم مستقبلا».

وبالنسبة لمدى تأثير ذلك على المرتبة التي تحتلها البحرين قال علوش: إن البحرين لن تتأثر بذلك حيث ان مستوى التطورات السياسية فيها يشهد استمرارا إيجابيا.